استقرار الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويع مصادر الدخل

د. بسدات كريمة
أستاذة محاضرة (ب)، جامعة مستغانم
د. بن شني عبد القادر
أستاذ محاضر (أ)، جامعة مستغانم
بريد الكتروني: aekari2202@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين تغيرات أسعار البترول واستقرار الاقتصاد الجزائري، ولاختبار هذه العلاقة تم الاعتماد على آليات انتقال السعر عبر قناة التضخم، من خلال الاستناد على نموذج متجه الانحدار الذاتي مستخدمين عينة دراسة تمتد من سنة 1997 إلى سنة 2015.

توصلت الدراسة إلى أن استقرار الاقتصاد الجزائري مرتبط باستقرار أسعار البترول، وعليه من الضروري أن ننوع من مصادر الدخل حتى نتمكن من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، قطاع المحروقات، نموذج متجه الانحدار الذاتي.

Abstract

This study aims to test the relationship between oil prices changes and Algerian economy stability, during the period 1980-2015, we emphasis on the price transmission mechanisms over the inflation channel, using VAR model to test this relationship.

The study conclude that the stability of the Algerian economy is linked to the stability of oil prices, and it is necessary to diversify sources of income so that we can achieve stability in the Algerian economy.

Key words: Algerian economy, the hydrocarbon sector, vector-auto-regressive model .

مقدمة:

تواجه العديد من الدول إشكالية الاعتماد على مورد واحد لتمويل خططها التنموية مما يجعلها عرضة لعدة صدمات، هذا ما جعلها تفكر بجدية في تنويع مصادر دخلها لتفادي كل الأخطار التي تنجم عن الاعتماد على مورد وحيد، وهذا ما ينطبق على الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعتمد على مداخيل البترول الذي أصبح يتحكم في استقرار اقتصادياتها وجعلها عرضة للصدمات الخارجية عن طريق تقلبات أسعاره وعوائده، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي ارتبط اقتصادها بعوائد هذا المورد وتقلباته وأصبح بذلك المحرك الأساسي لاقتصادها، وتوقفت وضعيته على حركة التقلبات السعرية للبترول المرتبطة أساسا بعوامل الخارجية. لذا وجب على السلطات الجزائرية البحث عن مصادر أخرى غير الموارد البترولية لتمويل اقتصادها وجعله أكثر استقرارا، ولتأكيد ذلك وجب علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بعوائد هذا المورد وتقلباته، من هذا المنطلق تبرز إشكالية بحثنا كما يلي:

هل تؤثر التطورات الحاصلة في أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث

لدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المستهلك؛
- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المستهلك؛
- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المنتج؛
- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر سعر المنتج.

أهمية البحث

تعسى جميع الدول إلى تحقيق نوع من الاستقرار في اقتصادها الوطني لما له من أهمية كبيرة، حيث ينعكس ذلك مثلا على توفير مناخ استثماري محفز ويشجع على جذب العديد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وبالتالي تبرز أهمية هذا البحث من خلال معرفة الاثر الذي تحدثه تغيرات أسعار

البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري، وبالتالي العمل على تجنب ذلك عن طريق البحث عن الحلول والبدائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إظهار مدى ارتباط استقرار الاقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار البترول؛
- العمل على كيفية تجنب أخطار الاعتماد على الموارد البترولية؛
- توضيح أن تغيرات أسعار البترول تعتبر عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها وبالتالي لا يمكن السيطرة عليها.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وسعيا منا للإجابة على فرضيات الدراسة تم الاعتماد على الطرح القياسي والمتمثل في نموذج متجه الانحدار الذاتي، مستخدمين في ذلك برنامج Eviews في نسخته الحديثة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة سنتعرض لأهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ثم نلقي نظرة على واقع قطاع المحروقات في الجزائر وإلى أهم الأسباب التي تحتم على الدول تنويع مصادر دخلها، وفي الأخير نقوم بدراسة قياسية لتحديد أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري .

دراسات سابقة عن أثر اسعار البترول:

تعتمد الكثير من الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية ومن بينها الجزائر على ايرادات القطاع النفطي في دفع عجلة النمو متجاهلة بقية القطاعات مما أدى الى تراجع دور باقي القطاعات وهذا ما يعرف بالمرض الهولندي، لذا يجب على الاقتصاد الوطني التحضير الفعلي لمرحلة ما بعد النفط عن

طريق تنويع مصادر الدخل، ونظرا للاهمية البالغة للنفط في الاقتصاد فإن التغيرات التي تحصل في أسعاره ستؤثر بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد كان لصدمة اسعار النفط عام 1973 صدى كبير حيث ظهرت الكثير من الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة بين تغيرات اسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية (Rasche and (Tatom1977, Jones and Kaul 1992 نذكر منها:

Brian Depratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier (2009) قدموا ورقة بحثية تحت عنوان "How Changes in Oil Prices Affect the Macroeconomy "، بالاعتماد على نموذج التوازن العام للمدرسة نيو كنزية قامو باختبار كيفية تأثير التغيرات في سعر البترول على الاقتصاد الكلي، سمح هذا النموذج لان تنتقل تغيرات الحاصلة في اسعار البترول عبر قنوات العرض والطلب المؤقتة ، وكذا من خلال العرض المستمر، شملت عينة الدراسة كل من كندا، المملكة المتحدة والو.م.ا خلال الفترة الممتدى من 1971-2008، توصلت الدراسة الى أن اسعار البترول تؤثر في الاقتصاد من خلال جانب العرض، أما جانب الطلب فلم يكن هناك تأثير.[1]

- كما درس Hamilton (1983) اثر اسعار البترول على الاقتصاد الامريكي وقد امتدت فترة الدراسة من 1948-1980، حيث تطرق الى استقرارية علاقة الانحدار ما بين تغيرات الاسعارالبترول ولوغاريتم الناتج الاجمالي الحقيقي، اضافة الى العلاقة السببية بين تغيرات اسعار النفط ومؤشرات اقتصادية كلية،قسم Hamilton فترة الدراسة الى فترتين ماقبل صدمة اسعار النفط من 1948-1972، وما بعد هذه الصدمة من 1973-1980، تميزت كلتا الفترتين بعلاقة معنوية احصائية ما بين تغير اسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي.[2]

- درس Dotsey and Reid (1992) فرضية Romer- القائلة أن السياسة المالية توضح الكثير من التغيرات في الانشطة الاقتصادية- من جوانب متعددة في سلسلة زمنية فصلية للو.م.أ، امتدت فترة

[1] Brian Depratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier, How Changes in Oil Prices Affect the Macroeconom , bank of Canada working paper 2009-33, 2009, p11.
[2] Hamilton. James D, oil a,d the macro economy since world war II, journal of political economy, 1983,pp 228-248

الدراسة من 1954-1991، اعتمدا في دراستهما على تغيرات منفصلة موجبة وسالبة في أسعار البترول، الناتج المحلي الاجمالي ، معدل البطالة، ومؤشرين لمعدل الفائدة للسياسة النقدية، توصلا الى استجابة معنوية غير متناظرة لكل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة لصدمة أسعار النفط ، واستجابة غير معنوية الى الصدمة المالية.

- قدم كل من ZhongXiang Zhang, Libo Wu, Weiqi Tang (2010) دراسة تحت عنوان: " Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy" امتدت فترة الدراسة من جوان 1998- أوت2008 ، هدفوا من خلال هذه الدراسة الاجابة عن كيف والى أي مدى تؤثر صدمات اسعار النفط على الاقتصاد الصيني، معتمدين على الية انتقال الاسعار، تم استخدم نموذج VAR، أهم النتائج المتوصل اليها ان اسعار البترول المتزايدة لها اثر سلبي على الانتاج والاستثمار، بينما تؤثر بالايجاب على معدلات التضخم والفائدة.[3]

1. تطور الاقتصاد الجزائري:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة تطورات انعكست على الوضع الاقتصادي في البلاد، فقد تميزت السياسة الاقتصادية خلال الفترة 1962-1965 بتراجع النمو وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية المستقبلية بسبب عدم خبرة الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية وهذا بحكم خروج البلاد من فترة استعمار طويلة الامد.

خلال سنة 1965 انتهجت الدولة الجزائرية فلسفة التخطيط الموجه اذ تميزت المرحلة بالاعتماد على القطاع العام الذي كان مركزا على تحقيق الحياة الكريمة للمواطن الجزائري، واعتمدت السياسة الاقتصادية على المخططات (خطط اقتصادية ثلاثية ورباعية) لتحديد الاتجاه العام للتنمية في الجزائر، وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة تركزت بشكل ملحوظ على القطاع الصناعي الذي بات يعول عليه في النهوض بالاقتصاد بالاعتماد على الصناعة بشكل جدي.

[3] - Zhong Xiang Zhang, Libo Wu, Weiqi Tang, Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy, Energy Economics, 2010, p6.

لقد شهدت هذه الفترة نمو ديمغرافي معتبر ترتب عنه ضغوط تضخمية، وقد اعتمدت الدول في هذا الشأن استراتيجية تنموية اعتمدت اساسا على عائدات البترول.

بدءا من سنة 1986 والتي كانت معروفة بانخفاظ ملحوظ في اسعار البترول مصاحبا بتراجع قيمة الدولار، ظهرت الازمة ورأت السلطات الجزائرية ضرورة اتباع نظام مبني على قواعد السوق.

لقد الزمت مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق اعتماد اصلاحات اقتصادية معتبرة مبنية على فلسفة الانتقال، بدايتها كانت خلال سنة 1988 التي ركز فيها على حرية واستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وبداية اعطاء نوع من الاهمية للقطاع الخاص والإصلاح المؤسسي لنظام، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات ، وضع تأطير جديد للأسعار، إعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

في سنة 1991 تبنت الدولة الاصلاحات الثانية وهذا تزامنا وتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي حيث اعتمد على جملة من الاصلاحات داعمة لترقية الاستثمارات.

في سنة 1993 عرف الاقتصاد الوطني أزمة مالية، ولرفع التحدي اعتمدت الدولة على تبني برنامج اقتصادي بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ليأتي بعده التعديل الهيكلي المبرمج حتى سنة 1998، وبتطبيق هذا البرنامج تمكنت السلطات تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية رغم ما خلفه هذا البرنامج من نتائج زد على ذلك بقاء الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات كمورد مالي أساسي، مما جعله عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

نجحت الجزائر إلى حد كبير في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت فترة 2000 ارتفاع لأسعار النفط ساعد بشكل ملحوظ في الرفع من معدلات النمو مصاحبة باستقرار في سعر الصرف الى حد ما ورصيد ايجابي لميزان المدفوعات.

2. قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة بل يحتل المرتبة الأولى عالميا كمصدر للطاقة، ويعتبر العصب الأساسي للاقتصاد الجزائري، وقد مرت الصناعة البترولية في الجزائر بعدة مراحل حيث تعتبر سنة 1946 بداية لاكتشاف أول حقل بترولي في واد قطربي من طرف الشركة البترولية الفرنسية "الصور الفرنسية"، وفي سنة 1952 اكتشف حقل برقة بالقرب من عين صالح، كما تم وضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين" الشركة الفرنسية للبترول- الجزائر" والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول بالجزائر.

أما التاريخ الفعلي لإنتاج البترول في الجزائر فكان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل " عجيلة " ، وفي جوان 1956 اكتشف حقل "حاسي مسعود" والذي يعتبر أكبر الحقول البترولية في الجزائر، ثم توالت الاكتشافات وبدأت عملية الإنتاج والتصدير تزدهر مع مرور الوقت.

تعتبر شركة سونطراك أكبر وأهم شركة في الجزائر وأفريقيا، حيث أنشأت بتاريخ 31-12-1965 لكسر الاحتكارات الأجنبية واستعادة السيطرة على الثروة البترولية، كما عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات.

1.2. احتياطات الجزائر من البترول:

تحتل الجزائر المرتبة ا الرابعة عشر عالميا من حيث احتياطات البترول، وهي بذلك تعتبر من بين أهم الدول المنتجة للبترول.

من خلال الشكل رقم (01) والذي يوضح احتياطات الجزائر من البترول خلال الفترة 1980-2015 نلاحظ أن احتياطات البترول شهدت ارتفاعا حيث ارتفع حجم الاحتياطي من البترول من 8.2 مليار برميل سنة 1980 إلى 10.8 مليار برميل سنة 1996 رغم تزايد الإنتاج في هذه الفترة، ويمكن إرجاع سبب هذه الزيادة إلى الاستكشافات التي قامت بها سونطراك وشركائها، كما نلاحظ أن

الفترة الممتدى من 1997-2004 تراوح حجم احتياطي البترول مابين 11.2 و11.8 مليار برميل، ليصل إلى حوالي 12 مليار برميل خلال الفترة 2005-2015 .

الشكل رقم(01): احتياطات الجزائر من البترول (1980-2015)

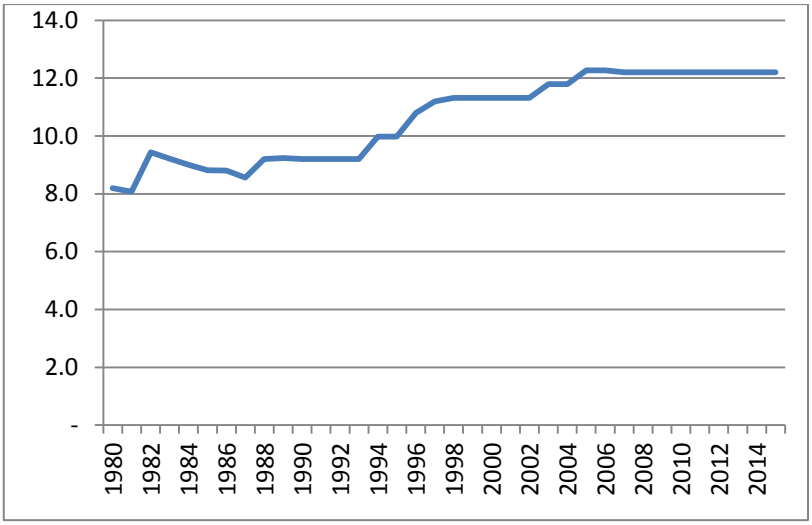

المصدر: من إعداد الباحثين.

1.2.تطور إنتاج البترول في الجزائر

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ تزايد الكمية المنتجة من البترول من سنة لأخرى، وذلك راجع إلى زيادة عدد الحقول المكتشفة، استعمال تقنيات جديدة وتكنولوجيا حديثة في مجال الإنتاج، زيادة الطلب العالمي الذي نتج عنه ارتفاع الأسعار خاصة في السنوات الأخيرة، فقد ارتفع حجم الإنتاج من 577 ألف برميل في اليوم سنة 1965 إلى 1525 ألف برميل سنة 2014، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا في حجم الإنتاج عموما مع تراجع الإنتاج في بعض السنوات.

الشكل رقم(02): تطور إنتاج البترول في الجزائر(1965-2014)

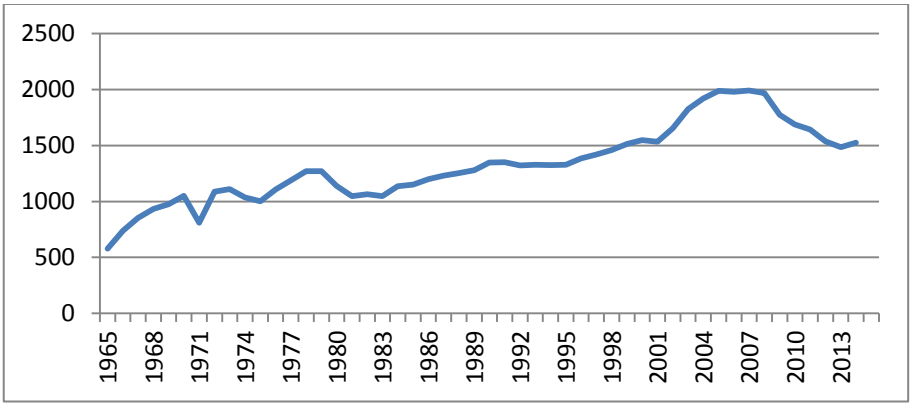

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.2.صادرات الجزائر من المحروقات

الجدول (01): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات

	الصادرات خارج مجال المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	٪
2005	1099	43937	45036	%97.5
2006	1158	53456	54613	%97.8
2007	1332	58831	60163	%97.7
2008	1937	77361	79298	%97.5
2009	1066	44128	45194	%97.6
2010	1526	55527	57053	%97.3
2011	2062	71427	73489	%97.1
2012	2062	69804	71866	%97.3
2013	2165	63752	65917	%96.7
2014	2582	60304	63886	%94.39
2015	2063	35724	37787	%94.54

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية، كما أن إجمالي الصادرات الجزائرية تتمثل أساسا في المحروقات، أي أن قطاع المحروقات يهمن على الصادرات الجزائرية مقارنة بمساهمة القطاعات الأخرى، فمن خلال الشكل رقم (03) والذي يوضح مدى مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005-2015 نلاحظ أن أكثر من 90% تمثل صادرات المحروقات وما تبقى أي ما يقارب 3% إلى 6% تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يعني أن معظم المداخيل التي تعتمد عليها الدولة تأتي من قطاع المحروقات وهذا ما يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة لتقلبات أسعار المحروقات، كما أن معظم برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة تعتمد على المداخيل المحققة من هذا القطاع، مما يعني أن بقية القطاعات مهمشة مما يستوجب على السلطات المعنية التفكير بجدية وبسرعة كبيرة في تنويع مصادر الدخل عن طريق الاهتمام بالقطاعات الأخرى، بسبب أن هذا الوضع لم يتغير منذ الاستقلال واستمرار السلطات المعنية بالاعتماد على عائدات البترول كمورد وحيد إلى يومنا هذا.

الشكل رقم(03): صادرات الجزائر من المحروقات (2005-2015)

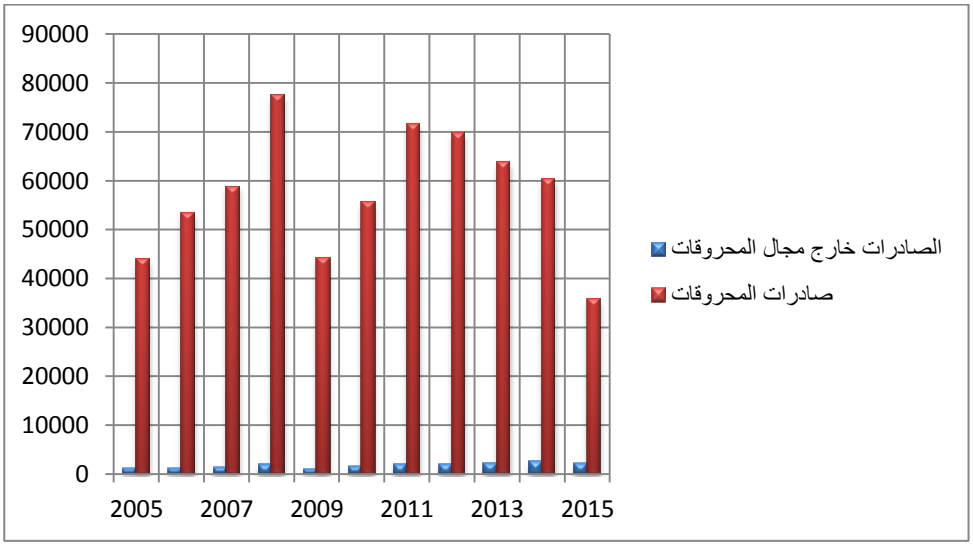

المصدر: من إعداد الباحثين

4.2.التطور التاريخي لأسعار البترول

تتأثر السوق البترولية بمختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية مما ينعكس على أسعار البترول ويجعلها غير مستقرة ، فمن خلال الشكل رقم (04) والذي يبن تطور أسعار البترول من الفترة الممتدى من 1980-2012 نلاحظ أن سعر البرميل سنة 1980 وصل إلى 36.83 دولار للبرميل لينخفض إلى 14.43 دولار للبرميل سنة 1986(الأزمة البترولية) ، نتيجة لعدة أسباب من بينها دخول منتجين جدد للبترول كالمكسيك وانجلترا مما أدى إلى زيادة عرض البترول في السوق البترولية وبالتالي انخفضت أسعار البترول، كما أن هذه الدول عوضت الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق لتحسين أسعار البترول، وقد انعكست هذه الأزمة بالإيجاب على الدول المستوردة.

أما بالنسبة للدول المصدرة فقد كانت نتائجها سلبية وجد قاسية، أما الفترة التي الموالية للازمة البترولية 1986 فقد تراوحت أسعار البترول بين 14 و18 دولار للبرميل(1987- 1989)، وابتداءا من سنة 1990 بدأت الأسعار تنخفض بشكل مستمر حيث بلغ سعر البرميل سنة 1992 حوالي 19 دولار للبرميل، 16.97 دولار للبرميل سنة 1993 و 15.82 دولار للبرميل سنة 1994، ويرجع سبب هذا لانخفاض إلى ضعف منظمة الأوبك من خلال تجميد إنتاجها ليتكيف مع السوق البترولية، وصل سعر البترول سنة 1998(الأزمة الأسيوية) إلى 12.72 دولار للبرميل وهي قيمة متدنية جدا لم تشهدها السوق البترولية منذ التصحيح السعري، ويرجع ذلك إلى تراجع النمو نتيجة للازمة المالية في كل من اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاندا، الفبين، ماليزيا، اندونيسيا والتي تعتبر من بين الاقتصاديات الكبيرة والمهمة في قارة أسيا، مما انعكس على قدرتهم الاستهلاكية وعليه انخفض الطلب على البترول.

كما عرفت هذه السنة زيادة كبيرة في المخزون البترولي مما أثر على مستويات الأسعار، كما يرجع سبب انهيار أسعار البترول سنة 1998 إلى تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة الأوبك حصتها من إنتاج البترول، كما شهدت هذه السنة عودة العراق إلى الإنتاج، وحتى تحد من تراجع سعر البترول قررت

دول الأوبك خفض الإنتاج مرة أخرى في مارس ونجحت في وقف تدهور أسعار البترول 1999 بعدما فشلت في ذلك في افريل وجويلية 1998.

عرفت أسعار البترول بداية من سنة 2000 تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا ، وذلك راجع لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتي كان لها الأثر الكبير على مستويات الأسعار، وكان أهمها أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على العراق 2003 ، لكن بداية من سنة 2004 فقد شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا نتيجة لجملة من الأسباب من بينها توقف الإنتاج الروسي مما ألزم الدول الصناعية على زيادة طلبها على دول الأوبك، وفي سنة 2005 وصلت الأسعار مسارها التصاعدي لتصل 54.52 دولار للبرميل، إلا انه بداية من سنة 2006 عرفت أسعار البترول قفزة نوعية لتصل إلى 65.14دولار للبرميل، ثم تواصل هذا الارتفاع ليصل سنة 2007 إلى 72.39 دولار للبرميل، 97.26 دولار للبرميل سنة 2008، ويمكن إرجاع سبب ارتفاع أسعار البترول لعدة أسباب من بينها تراجع قيمة الدولار، انخفاض مخزون الو.م.أ ، انخفاض إنتاج بعض الدول كسوريا زد على ذلك عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول المنتجة للبترول كنيجريا التي تحتل المرتبة الأولى إفريقيا في تصدير البترول، غير أن أسعار البترول في الأشهر الماضية شهدت انخفاض حاد حيث وصل سعر البرميل سنة 2015 الى حوالي 52 دولار وذللك راجع لعدة أسباب منها سياسة منظمة الاوبك الرامية إلى عدم تخفيض الانتاج، عودة ايران الى السوق البترولية، الركود الاقتصادي الذي يشهده العالم وبالأخص الصين، أضف الى ذلك ارتفاع قيمة الدولار.

الشكل رقم(04): تطور أسعار البترول(1980-2015)

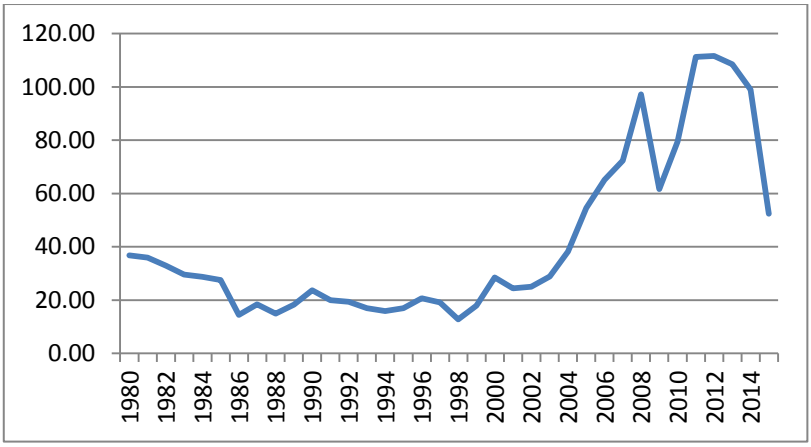

المصدر: من إعداد الباحثين.

3. أسباب تنويع مصادر الدخل

تعرف سياسة تنويع مصادر الدخل بأنها توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.

تتجه الدول إلى تنويع مصادر الدخل لعدة أسباب أهمها التقلب المستمر في أسعار النفط الذي ينتج عنه تذبذب في مداخيل الدولة مما ينعكس على انفاقها العام وكذا خطط التنمية الممولة بهذه المداخيل، بالإضافة إلى تناقص الاحتياطات من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز باعتبارها موارد غير متجددة مما يحتم على الدولة إيجاد بدائل أو مداخيل أخرى.

إن تنويع مصادر الدخل يمكن الدولة من تفادي أثار التقلبات المستمرة في أسعار النفط ويضمن استمرار التنمية الاقتصادية، تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات والحد من الواردات مما يعزز من استقلالية الاقتصاد الوطني، وحتى تتمكن الدولة من تحقيق ذلك لابد من اتخاذ بعض الإجراءات كتوفير المناخ الملائم لتشجيع وجذب الاستثمار، توسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة، الاستغلال الجيد لموارد النفط، تشجيع على التصدير بمنح امتيازات وتسهيل عملية التصدير.

4. اليات انتقال سعر البترول :

من خلال التوجهات النظرية تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال ستة قنوات انتقالية(Brown and Yucel ,2002):

- جانب العرض؛
- الاثر على الثروة؛
- أثر على التضخم؛
- أثر على التوازن الحقيقي؛
- أثر تعديل القطاعي؛
- الاثر غير متوقع.

وعلى هذا الاساس يتم انتقال اثر التغير في سعر البترول عبر هذه القنوات الى المتغيرات الاقتصادية الكلية.

5. الدراسة القياسية لأثر أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

1.5. البيانات:

لدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي 35 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1980-2015)، تم الحصول على البيانات من بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، منظمة الأوبك، والبنك الدولي.

2.5.متغيرات الدراسة:

كما تم الاشارة اليه سابقا هناك العديد من القنوات التي يتم عن طريقها انتقال أثر تغيرات أسعار النفط الى المتغيرات الكلية، من بين هاته القنوات نجد قناة التضخم، والتي سيتم الاعتماد عليها في دراسة أثر تغيرات اسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري، وعليه سيتم دراسة العلاقة بين اسعار البترول ومؤشرات الاسعار المحلية (تعبر عن التضخم) ممثلة في مؤشر سعر المستهلك (CPI) و مؤشر

سعر المنتج(PPI) (Hamilton 1996)، ، خلال الفترة الممتدى من 1997-2015، لتوضيح هذه العلاقة سوف نعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي.

- **مؤشر سعر المستهلك (CPI)**: مؤشر أسعار سلع المستهلك هو مقياس لمستوى متوسط أسعار سلعة محددة من البضائع والخدمات التي يقوم بشرائها المستهلكون . توضّح التغيرات الشهرية في مستوى مؤشر أسعار سلع المستهلك التغير في معدل التضخم.
- **مؤشر أسعار المنتج (PPI)**: مؤشر يقييس التغير في الاسعار التي يدفعها المنتجين للحصول على السلع والمواد الخام اللازمة لعملية الانتاج، يأتي في المرتبة الثانية بعد مؤشر أسعار المستهلك، وعندما ترتفع نتائج المؤشر يعني ذلك أن المنتجين يدفعون أسعارا مرتفعة في المواد الخام مما ينعكس بدوره على الاسعار النهائية للسلع.

3.5.منهج الدراسة:

لدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على استقرار الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي ، الذي يعد من النماذج القياسية التي تستعمل لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو نموذج متعدد المتغيرات، حيث تعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية(Endogenous Variables) ، ويمكن صياغته كالتالي:[4]

$$Y_t= A_1Y_{t-1}+ A_2Y_{t-2}+.....A_pY_{t-p}+E_t.....(01).$$

بحيث:

Y_t تمثل اللوغاريتم الطبيعي لكل من سعر البترول، مؤشر أسعر المستهلك، ومؤشر أسعار المنتج.

A: تمثل مصفوفة المعاملات وأبعادها

E_t : مصفوفة الخطا العشوائي؛ p: عدد فترات التباطؤ الزمني ؛ **t**:الزمن

[4] - Lutkepohl, H,Vector Autoregressions, in: B.H. Baltagi (ed.): A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell Publishers, 2001.

6. نتائج الدراسة:

1.6. اختبار جذر الوحدة:

تعد السلسلة مستقرة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين المشترك لها في حالة ثبات، أي لا يعتمدان على الزمن:

-متوسط Yt ثابت عبر الزمن:[5]

$$E(Yt) = \mu\ Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

- تباين Yt ثابت عبر الزمن:

$$VAR\ (Yt) = (Yt - \mu Y)^2 \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

- التباين المشترك للسلسة الزمنية لا يتغير مع الوقت، ويعتمد على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

في حالة السلاسل الزمنية غير مستقرة، يتبين وجود علاقة معنوية بين المتغيرات في نموذج الانحدار في حين أن هذه العلاقة غير موجودة وبهذا نكون قد اخطأنا في تحديد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وهذا ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف(Spurious Regression)، ولتفادي هذه المشكلة يستعمل اختبار ديكي فوللر المطور ADF (Augmented Dickey Fuller) والذي يستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) ، وفيما يلي الصيغة الرياضية للاختبار:

$$Y_t = B_1 + B_{21} + \& Y_{t-1} + \partial \sum \Delta Y_{t-1} + e_t \Delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

حيث:

Δ: التغير (الفرق الاول).

Y_t: المتغير المراد اختبار استقرار سلسلته الزمنية

[5]- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، ص224.

$Y_t - Y_{t-1}$ ذو فترة ابطاء سنة واحدة

e_t: حد الخطأ العشوائي

من خلال الجدول رقم (02) أظهرت نتائج جذر الوحدة باستعمال اختبار ديكي فوللر المطور ADF أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المتمثلة في سعر البترول(Log(pp ،Log(cpi) مؤشر أسعار المستهلك ، مؤشر أسعار المنتج (Log(ppi غير مستقرة عند المستوى، حيث اسقرت (Log(ppi بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، وكل من (Log(pp ،Log(cpi استقرت بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%. مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)

الجدول رقم(2) : نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	ADF		القيمة الحرجة			القرار
			1٪	5٪	10٪	
Log(pp)	المستوى	1,400536-	3,857386-	3,040391-	2,660551-	غير مستقرة
	الفرق الاول	3,578468-	3,886751-	3,052169-	2,666593-	مستقرة
Log(cpi)	المستوى	1.520735	3,857386-	3,040391-	2,660551-	غير مستقرة
	الفرق الاول	3,560522-	3,886751-	3,052169-	2,66593-	مستقرة
Log(ppi)	المستوى	1.651662-	3,857386-	3,040391-	2,66055-	غير مستقرة
	الفرق الاول	4,399386-	3,920350-	3,065585-	2,673459-	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

2.6. اختبار التكامل المتزامن أو المشترك(Test for cointegration):

بما أن جميع المتغيرات استقرت بعد أخذ الفرق الاول فقد يكون بينها علاقة تكاملية أو أكثر، وعليه سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارJohansen ، وقبل ذلك سيتم تحديد أطول فترات الابطاء المناسبة لتقدير النموذج.

إن تحليل التكامل المتزامن يقيس العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل، فالتكامل المشترك يشير الى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة[6]، ويفترض وجود متجه تكاملي وحيد على الاقل يربط جميع المتغيرات، ويتم استعمال اختبارJohansen لاختيار الفرضية القائلة أنه لا توجد علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة، ويتناسب هذا الاختبار مع العينات صغيرة الحجم ويمكن استعماله في حالة وجود أكثر من متغيرين[7].

الجدول رقم (03): نتائج التكامل المشترك.

فرضية العدم	القيمة الحرجة(0.05)	الاثر االحصائي	الاحتمال
لا يوجد تكامل مشترك*	29.79707	29.95710	0.0479
على الاكثر1	15.49471	12.45692	0.1363
على الأكثر 2	3.841466	3.539516	0.0599

* تعني رفض الفرضية العديمة عند مستوى معنوية 5%

[6]- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص 154.

[7]-أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص126.

من خلال الجدول رقم (03) والذي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك نلاحظ انه يمكن رفض الفرضية العديمة القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5٪، لان قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2.6. العلاقة الاحصائية بين مؤشر سعر المستهلك، مؤشر سعر المنتج وسعر البترول.

بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي تحصلنا على المعادلات التالية:

DLOGCPI=0.348487*DlOGCPI(-1)-0.422782*DlOGPP(-1)+0.964200
DLOGPPI(-1)+0.021850……(01)

DLOGPP=-0.631421*DlOGCPI(-1)+0.087456*DlOGPP(-1)-0.178971
DLOGPPI(-1)+ 0.109205……..….(02)

DLOGPPI=2.0.65415 *DlOGCPI(-1)- 3.709480 *DlOGPP(-1)+0.077508
DLOGPPI(-1)+0.071036……..…(03)

من خلال المعادلة رقم (01) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر البترول ومؤشر أسعار المستهلكين، حيث نجد قيمة R^2 تساوي **0.85** مما يعني أن النموذج يفسر 85% من الاحتلافات في قيم النموذج ،معامل سعر البترول سالب (0.422782-) وقد بلغت قيمة (t) (2.081455-) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5٪ ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر أسعار المستهلك وأسعار البترول، وعليه كلما ارتفع سعر البترول كلما انخفضت نسبة المؤشر، كما نلاحظ أن مؤشر سعر المنتج له أثر معنوي موجب ذو دلالة احصائية عند أقل من 5٪. يعني ذلك أنه عندما يدفع المنتج أسعارا مرتفعة في المواد الخام مما ينعكس بدوره على الاسعار النهائية للسلع.

من خلال المعادلة رقم (03) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر البترول ومؤشر أسعار المنتج، حيث نجد قيمة R^2 تساوي **0.9** مما يعني أن النموذج يفسر 90% من الاختلافات في قيم

النموذج، معامل سعر البترول سالب (3.709480-) وقد بلغت قيمة (t) (-2.816253) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5٪ ، وهذا يعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر أسعار المنتج وأسعار البترول.

بناءا على ماسبق نستنتج أن أثر تغيرات سعر البترول ينتقل عبر قناة التضخم –معبرا عنه بمؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتج– ليؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أنه بارتفاع أسعار البترول ينخفض كل من المؤشرين مما يتيح للمنتج شراء المواد الاولية بأسعار منخفضة وهذا يزيد في قدرته الانتاجية، كما أن المستهلك تزيد قدرته على اقتناء سلع أخرى نظرا لانخفاض أسعارها، مما ينعكس ذلك بالإيجاب على بعض المتغيرات الاقتصادية كالبطالة والنمو...، وبالتالي مع انخفاض معدلات التضخم وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد يكون قد انتقل أثر تغيرات اسعار البترول اليها.

خـاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري وعلاقته بأسعار البترول، ولتحديد هذه العلاقة تم الاعتماد على دراسة قياسية تبين أثر انتقال تغيرات أسعار البترول عبر قناة التضخم إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية، أهم نتيجة تم التوصل إليها أن استقرار الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباط وثيق بأسعار البترول وعليه سيبقى عرضة لأي صدمة خارجية مادام يعتمد على البترول كمصدر أساسي ووحيد للدخل، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية التي أظهرت ارتباط المتغيرات الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة بأسعار البترول، وعليه حتى نتمكن من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني يجب التفكير بجدية في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على البترول، والذي يعتبر مورد غير متجدد _كمصدر وحيد للدخل، وذلك بالنهوض ببقية القطاعات الحيوية وخاصة القطاع الفلاحي والسياحي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1.أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

2. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنةالأولى، العدد00، جامعة الشلف، 2004.

3. بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العددان 30و31، 2003.

4.حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر ، 1993.

5. روابح عبد الباقي وعلي جمال، التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 15-16 ماي، 1999.

6.صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في : الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16-17 نوفمبر، جامعة بسكرة، 2004.

7.عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية، 1992.

8. عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي، سطيف، 29-30 أكتوبر2001.

9. كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون.

10. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

11. لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة 11-12 ماي، 2003.

12. مداني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

13. مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08- أفريل، 2008.

14. وصاف سعيدي وقويدري محمد، تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الإقتصادي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 34-35، السنة 13، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Abderrahmane Mebtoul, l'Algérie face aux défis de la mondialisation, office des publications universitaires, Alger, 2002.

2. Ahmed Benbitour, l'Algérie au troisième millénaire, édition Marimoor, Algérie, 1989.

3. Belattaf .M. & Arhab. B, Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'UE, colloque international, université de Tlemcen, 21-22/oct/2003.

4. Benissad Hocine, "Algérie : Restructurations et Réformes Economiques (19791993)", Office des Publications Universitaires, Algérie, 1994.

5. Bichara Khader, « Quelle sécurité énergétique pour l'UE ? Le cas du pétrole et du gaz », Revue Géostratégique - n° 20 - Les crises en Europe, juillet 2008.

6. Brian Depratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier, How Changes in Oil Prices Affect the Macroeconom, bank of Canada working paper 2009-33, 2009.

7. Hamilton. James D, oil a,d the macro economy since world war II, journal of political economy, 1983.

8. Lutkepohl, H, Vector Autoregressions, in: B. H. Baltagi (ed.): A Companion to Theoretical Econometrics, Blackwell Publishers,2001.

9. Mohamed Elhocine Benissad, Economie du Développement de l'Algérie, opu , hydra. deuxième édition, 1982.

10. Zhong Xiang Zhang, Libo Wu, Weiqi Tang, Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy, Energy Economics, 2010.

- http://data.worldbank.org/indicator
- www.andi.com
- www.ons.com
- http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=25116